المستوطنون الأوربيون بمنطقة الشاوية خلال القرن 19 ومطلع القرن 20: الدار البيضاء نموذجا

الباحث رشيد هتافي
طالب باحث في سلك الدكتوراه تخصص التاريخ المعاصر
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

تقديم

منذ مطلع القرن 19م، شكلت **منطقة الشاوية**، خاصة مدينة "**الدار البيضاء**" محطة مستقطبة للجالية الأوربية على اختلاف جنسياتها، خاصة الإسبان الذين ظلوا يشكلون الأغلبية بالمدينة. ويمكن القول أن هذا الاستقرار الأوربي بالدار البيضاء بدأت تتضح معالمه منذ النصف الأول من القرن المذكور، وذلك بحكم موقع المدينة الاستراتيجي المتميز المطل على الواجهة الأطلسية، وكذا الغنى الفلاحي لسهول الشاوية الممتدة (وفرة وتنوع المنتجات الزراعية والحيوانية). وهذا ما كان يصب في مصلحة المستوطنين الأوربيين المستقرين بالمنطقة، خاصة أن أغلبهم كانوا تجارا مرموقين.

وبالرغم من بعض إيجابيات التواجد الأوربي بمنطقة الدار البيضاء على المستوى الاقتصادي، فإن هذا كانت له أثارا وعواقب سلبية متعددة خلال الفترة المتناولة، أبرزها على الإطلاق استفحال ظاهرة **"الحماية القنصلية"** التي نخرت جسم المجتمع المغربي عامة والبيضاوي خاصة، كما زعزعت سيادة المخزن مركزيا ومحليا وأفقدته هيبته، ومهدت لفرض نظام الحماية وفقدان المغرب لاستقلاله.

وبناء عل ما ذكر، فإن بحثنا يهدف إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما حجم الاستيطان الأوربي وتطوره بمنطقة الدار البيضاء خصوصا خلال القرن 19 ومطلع القرن 20م؟ وما أثار وعواقب هذا الاستيطان على المجتمع والمخزن المحليين؟

المبحث الأول: نبذة عن الاستقرار الأوربي بالدار البيضاء خلال القرن 19م ومطلع القرن20م

منذ مطلع القرن 19م، ظلت منطقة الشاوية، خاصة الدار البيضاء، تشكل موقعا جذابا وقبلة مهمة للجالية الأوربية القادمة للاستقرار بالمغرب، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي المتميز المطل على الواجهة الأطلسية، والذي يمكن اعتباره بمثابة صلة وصل بين شمال وجنوب البلاد وبين الساحل الأطلسي والمناطق الداخلية الممتدة.

خريطة: موقع منطقة الشاوية وقبائلها ضمن المجال المغربي

هذا، بالإضافة – طبعا– الى مؤهلات المنطقة الطبيعية والاقتصادية المثيرة للانتباه، خاصة على المستوى الفلاحي، إذ أن منطقة الشاوية تعد من بين أغنى وأخصب المناطق الفلاحية بالمجال المغربي، فقد اشتهرت بإنتاج القمح والشعير والقطاني وتربية المواشي[1] وغيرها.

صورة: فلاح في حقل للشعير بالشاوية[2]

والواقع، أنه وإلى حدود فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة1912، لم تكن مدينة الدار البيضاء – التي تعد اليوم من أضخم المدن المغربية ساكنة، وتلعب دورا اقتصاديا حيويا بالنسبة للمغرب – سوى مدينة متواضعة، عبارة عن قرية صغيرة محاطة بأسوار لا يتعدى عدد سكانها **700نسمة** إلى حدود نهاية النصف الأول من القرن19م[3].

صورة رقم1: جانب من الدار البيضاء كمدينة صغيرة سنة 1908

صورة 2: مدينة الدار البيضاء سنة 1912

وبالرغم من كون هذه المدينة – الصغيرة أنذاك– كانت تفتقر الى إدارة ومخازن وبورجوازية قادرة على التعامل مع الأوربيين على حد تعبير "**جون لوي ميج**"[4]، فإن هؤلاء تشبتوا بالاستقرار بها. ويمكن القول أن هذا الاستقرار ارتبط في مراحله الأولى برغبة مؤسسات تجارية أوربية في تأسيس مراكز لها بالبيضاء لتصدير مادتين أساسيتين، وهما الحبوب والأصواف التي كانت تشتهر بهما منطقة الشاوية، واللتان ساهمتا في خلق حركة تجارية قوية بالمدينة[5].

وهكذا، ففي **سنة 1839**م أقدم أحد رجال الأعمال الإيطاليين على تأسيس أول مؤسسة تجارية بالمدينة، وأنابت عنه أسرة اشتهرت بالدار البيضاء، وهي أسرة "**فيريو**" الفرنسية، لتظهر بعد ذلك شركة فرنسية جديدة، لصاحبها التاجر "**فيريير**"، وكان ذلك سنة**1847**م. وخلال سنة **1852** برزت شركة أخرى ذات أصول فرنسية تدعى "**لوديف**"[6].

تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأوربيين بالدار البيضاء كان يرتفع تدريجيا، تبعا للتطور الاقتصادي السريع الذي كانت تشهده المدينة وحركتيها التجارية، فعلى سبيل المثال يذكر "**ميج**" أن نسبة صادرات المدينة من مجموع الصادرات المغربية لم تكن تتعدى **نسبة 3**./. سنة**1836**م، لتقفز بسرعة الى **10**./. سنة**1843**[7].

إن التزايد المتواصل للجالية الأوربية بالبيضاء يبدو جليا خلال الربع الأخير من القرن 19م، خاصة بعد إقرار حق الملكية للأجانب بموجب مؤتمر مدريد**1880**، ففي أواخر القرن المذكور، بدأ اسم الدار البيضاء يتكرر كثيرا على لسان المستثمرين والتجار الأوربيين الراغبين في إنجاح صفقاتهم التجارية وتنمية أرباحهم بالمغرب، مستغلين توفر المدينة على مرفأ عميق يمكن من رسو السفن الكبرى، ومحيطها الزراعي الثري، هذا دون أن نغفل أزمة أوربا الغذائية وطلبها اللامتناهي للأصواف واللحوم والحبوب.... وكل ذلك جعل الأوربيين عموما والفرنسيين على وجه الخصوص يبدون اهتماما كبيرا بالمدينة، فسارع تجارهم الى تأسيس مراكز تجارية إضافية تخصصت بدرجة أكبر في شراء الأصواف والحبوب وتصديرها لأوروبا. وبالموازاة مع ذلك تواصل توافد الجالية الأوربية على الدار البيضاء واستقرار البعثات الدبلوماسية بها، فأصبحت هذه المدينة تشكل قطبا مستهدفا من قبل الأوربيين ومركزا لتجميع خيرات الشاوية وتصديرها نحو الأسواق الأوربية، كما أنها أصبحت سوقا شاسعة للبضائع المصنعة القادمة من أوربا. هذه الدينامية الاقتصادية رافقها نمو واضح لأعداد الجالية الأوربية بالمدينة. ويوضح الجدول التالي التطور العددي لهذه الجالية:

جدول رقم5: التطور العددي للجالية الأوربية بالدار البيضاء من 1885 إلى1893 ؟

السنوات	أعداد الأوربيين
1885	175
1887	205
1888	230
1889	260
1891	350
1892	392
1893	428

وقد تعددت الجنسيات الأوربية المستقرة بالبيضاء، لكن يبقى الإسبان يشكلون الأغلبية بالمدينة، ففي **سنة1893م** مثلا، تشكل الأوربيون البالغ عددهم بالمدينة– كما أشرنا في الجدول– الى **حوالي428 فردا**، من جنسيات مختلفة جلهم إسبان، كما يوضح **الجدول التالي:**

جدول رقم 6: أعداد الأوربيين المستقرين بالدار البيضاء سنة 1893 بحسب جنسياتهم9:

الجنسيات	الاسبان	الفرنسيون	الألمان	البرتغاليون	انجليز جبل طارق	الإيطاليون
العدد	300	25	15	26	60	02

ومع حلول القرن20م، يمكن القول أن **الدار البيضاء** – التي كان اسمها في مطلع القرن19م لا يكاد يذكر ضمن لائحة الاحصائيات الأوربية المنجزة من قبل القنصليات– أصبحت تحتل صدارة المراسي المغربية، وتتبوأ المرتبة الثانية في استقطاب الجالية الأوربية بعد طنجة، إذ احتضنت حوالي **533 أوربي سنة1907م**[10]،أغلبهم كانوا يمتهنون التجارة، في حين بلغ العدد الإجمالي للساكنة البيضاوية في هذه السنة حوالي **30.000** نسمة، بعدما كان لا يتعدى **1000** نسمة فقط سنة**1857م**[11].

إن الاستقرار الأوربي بالدار البيضاء، بقدر ما كانت له إيجابيات على اقتصاد الشاوية برمتها، فقد كانت له أيضا الكثير من السلبيات، والتي همت مجالات مختلفة بالمنطقة.

المبحث الثاني: أثار استقرار الأوربيين على الدار البيضاء ومحيطها خلال القرن 19م ومطلع القرن20م

كان للاستقرار الأوربي بالمغرب بصفة عامة أثارا وعواقب متعددة خلال الفترة المدروسة. وتعتبر **الدار البيضاء وضواحيها** – والتي اخترناها كنموذج – من بين المناطق التي تأثرت بهذا التواجد الأوربي الذي اتخذ طابعا سلبيا في الغالب. وحتى لا نطيل الحديث، سنركز على بعض الجوانب السلبية لهذا الاستقرار، مقتصرين على **ظاهرة "الحماية القنصلية"** التي نخرت جسم المجتمع المغربي وزعزعت سيادة المخزن مركزيا ومحليا.

تعتبر **الحماية القنصلية** من أخطر الأليات التي اعتمدها الأوربيون للتسرب الى المغرب، والتي استهدفت بشكل واضح تحطيم سيادة المخزن وتفقيره والنفاذ الى أعماق السوق المغربية، وكذا تفكيك البنية الاجتماعية للمغاربة.

ترتكز **الحماية القنصلية** على إقدام الممثلين الدبلوماسيين والقناصل الأوربيين المعتمدين في المغرب على منح بطائق الحماية لكل الرعايا المغاربة المتعاملين مع الأوربيين المستقرين بهذا البلد (خدم– كتاب– حراس– مترجمين– سماسرة...) والتي بموجبها يصبح هؤلاء – وهم يحملون جنسية المغرب ويعيشون على أرضه – غير خاضعين لقوانينه، وغير ملزمين بأداء الضرائب أو غيرها من الواجبات المفروضة على بقية المغاربة.

وقد تم إقرار وتكريس هذه الظاهرة الدخيلة على المغاربة، بموجب اتفاقيات أوربية مفروضة على المخزن، من أبرزها **"الاتفاقية الفرنسية المغربية لسنة 1863م"** المعروفة باتفاقية **"بيكلار"(وزير خارجية فرنسا)**.

وبالرغم من كون هاته الاتفاقية حددت عدد المحميين في اثنين لكل تاجر فرنسي في كل مرسى مفتوحة أمام التجارة، اذ جاء في **بندها الثاني: "السماسرة المستخدمون عند التجار الفرنصويين في أمور تجارتهم...عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية، لا يزيد عن اثنين في دار كل متجر"**[12]، فما لبثت أن تحولت هذه الحماية الى سرطان يستشري بين المغاربة، إذ شملت عامة الناس وخاصتهم(شيوخ الزوايا والقبائل– التجار الكبار– موظفي المخزن بما فيهم بعض الوزراء كوزير الحربية المنبهي مثلا)، فبطاقة الحماية تحولت الى سلعة بيد الأوربيين– سواء الفرنسيين أو غيرهم– يتاجرون فيها، بل كانوا يقومون بتزوير الوثائق لمنحها، مما جعل عدد المحميين المغاربة يرتفع بشكل مهول، خاصة بعد **مؤتمر مدريد1880م** الذي كرس هذه الظاهرة وعممها، ووسع دائرة الاستفادة منها، إذ قدر عددهم عل الصعيد الوطني سنة 1894م حوالي20.000 محمي.

صورة 3: محميون مغاربة خلال القرن 19

كان لانتعاش الحركة الاقتصادية **بالدار البيضاء ونواحيها** خاصة في أواخر القرن19م توافد جالية أوربية إضافية على المنطقة – كما أشرنا الى ذلك سابقا– مما خلق متاعب جديدة أمام المخزن المحلي والرعية، إذ بالإضافة الى كون التجار الأجانب كانوا دوما يطالبون بالحصول على المخازن والديار لتأمين أنشطتهم التجارية بالمدينة، فقد كان الوضع يتطلب أيضا الاستعانة بعدد إضافي من المحميين البيضاويين، فوصول تاجر أوربي جديد الى المنطقة، قد يؤدي الى زيادة الحاجة إلى 12 محميا جديدا، للعمل كحراس ووكلاء ومترجمين وخدم وسماسرة[13]، في ظل عدم احترام بنود الاتفاقية المشار اليها، والتي تحدد عدد المحميين لكل تاجر فرنسي في اثنين فقط.

هذا بالإضافة الى ما كان يتخذه التاجر من **مخالطين**[14] في المناطق الفلاحية الخصبة المجاورة للمدينة (سهول الشاوية الممتدة)، والذين كان عددهم مرتفعا، ففي سنة**1867م** مثلا كان لستة تجار فرنسيين مخالطة مع ثمانين فلاحا من قبيلة" أولاد حريز" وحدها، وكانت في ملكية هؤلاء التجار حوالي ستة عشر ألفا من رؤوس الغنم، كما أن تجارا إنجليز بالمنطقة كان يمتلكون حوالي ثلاثون ألفا من رؤوس الماشية بشراكة مع العديد من الفلاحين المخالطين المغاربة[15].

وهكذا، فقد كان هذا الوضع يسبب مشاكل عويصة للمدينة، فعلى المستوى المالي كانت مداخيل المخزن المحلي تتراجع كلما أقدم الأوربيون على منح بطائق حماية جديدة لسكان المنطقة تعفيهم من أداء الضرائب، خاصة وأن هذا الجهاز المخزني كان يعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الضريبية التي أثقل بها كاهل الساكنة.

وبالإضافة الى ذلك – وكان هذا هو الأخطر– فان بعض المحميين بالدار البيضاء تحولوا الى عملاء لصالح الأجانب، مساهمين بذلك في عملية التسلل الأوربي للمنطقة[16]. وهذا يدخل في نطاق التوظيف السياسي لهذه الظاهرة الدخيلة الفتاكة التي كانت تعتبر من أخطر وسائل التغلغل الاستعماري الأوربي.

لقد أصبح المغربي المحمي في ظل الوضع القائم يستهين بالقواد والشيوخ والعامل والمحتسب، فهو لا يخاف من العقاب ولا يخضع للقضاء المغربي، بل يلجأ الى افتعال المشاكل لكسب النفوذ المادي والمعنوي عن طريق المطالبة بالتعويضات[17].

والحقيقة أن المخزن المحلي بالدار البيضاء ظل عاجزا عن مواجهة الأجانب والمحميين، فالدولة موقعة على اتفاقيات ملزمة، وبالتالي ما كان على هذا المخزن إلا الرضوخ للأمر الواقع والقبول بالوضع القائم.

ويتضح ذلك من خلال العديد من الأحداث والقضايا، ففي مراسلة من قائد المدينة محمد بن ادريس الجراري الى السلطان سنة**1863**م، يخبره فيها بأنه ألقى القبض على ثمانية أشخاص قاموا بتنفيذ عملية قتل في حق مواطنين بالمدينة، وكان من بين هؤلاء القتلة المعتقلين ثلاثة من محميي التجار الفرنسيين، وثلاثة أخرين من محميي التجار الانجليز، واثنين غير محميين. وفي هذه الواقعة تدخل النائب الفرنسي بالمدينة بقوة، وطالب بإطلاق سراح ذوي الحماية الفرنسية، كما هدد باتخاذ إجراءات حازمة ضد المغرب، بل ألح على عزل قائد المدينة في حالة ما اذا ثبت تورطه في اتخاذ قرار حبس المحميين الفرنسيين. وما كان في النهاية الا أن وجه السلطان أمرا بالإفراج عن المعتقلين سواء أصحاب الحمايات الفرنسية أو الانجليزية. نلاحظ إذن، كيف كانت سيادة المخزن وهيبته تتهاوى شيئا فشيئا، أمام تكالب الأوربيين عليه وتدخلهم المستفز في شؤونه الداخلية، بالإضافة الى تجرؤ المحميين على مؤسسات الدولة، والمساس بحقوق الرعية، وتهديد الأمن، بدون أن تكون لهذا الجهاز أية سلطة عليهم.

ومن جانب أخر، كان الوضع يصبح أكثر تعقيدا حينما يهاجم الأهالي أفرادا من الجالية الأوربية أو المحميين خصوصا بالمناطق التي توجد خارج المدينة، فبمجرد أن يتعرض هؤلاء للنهب مثلا، يطالبون باعتقال المهاجمين فورا، وإرجاع كل الأموال والممتلكات المنهوبة، غير أن ذلك كان يتم بطريقة مبالغ فيها جدا، ففي مراسلة موجهة من السلطان الى بركاش (النائب السلطاني بطنجة)سنة**1863**م، أكد السلطان على إرجاع كل ما أخذ للتجار الأجانب والراهب الذين هاجمهم الأهالي قرب واد نفيفخ، وإرجاع كذلك ما نهب للمخزني الذي كان محميا لإسبانيا، كما أصدر السلطان أمره باعتقال الأشخاص الذين هاجموا الأجانب. وأثناء عملية استرجاع ما تم نهبه من الأجانب أو المحميين، كان هؤلاء يبالغون في قيمة ما نهب منهم، فالمخزني الذي كان محميا لإسبانيا مثلا، طالب باسترجاع مبالغ خيالية لا يمكن أن تكون في ملكيته، وهذا ما أوضحه الممثل السلطاني بركاش الى النائب السلطاني[18]. وخلال سنة **1868م**، تقدم القنصل الفرنسي بالدار البيضاء بشكاية تخص مخالطين اثنين مع تاجر فرنسي يدعى **"سريس"** اللذين تعرضا للسرقة. وفي هذا السياق طالب المخالطين معا بمبالغ ضخمة كتعويض عما سرق لهما، مع رفضهما أداء القسم بعدما طلب منهما ذلك[19].

يبدو أن الحماية القنصلية استفحلت بالدار البيضاء ونواحيها، وتأثيراتها تعمقت بالمنطقة. فهذا السلطان **"المولى الحسن"** يكتب رسالة غاضبة لنائبه **محمد الطريس** يتهم فيها التجار الأوربيون بالدار البيضاء بالخروج عن القوانين في توزيع بطائق الحماية وتكثير المخالطات، حتى صار من لا تجارة له يتعاطى هو أيضا لمنح الحماية، وجعلها مصدرا للتمول. ومنهم من أصبح يحمي حتى الأشياخ رغم أن الشروط تمنع ذلك[20]. والأكثر من ذلك، فقد أصبح المحمي أو السمسار تنحاش لخيمته عشرون خيمة فأكثر، فهم بذلك يحمون حتى مصالح أقربائهم. وإذا طالبت السلطة المخزنية المحلية بالواجبات الضريبية، انتفض التجار والمحميون ضدها، وإذا ما حاول موظف تنفيذ أوامر المخزن يدعى عليه بالباطل[21]. ولعل **قبيلة مديونة** من أبرز القبائل التي عرفت خروقات وتجاوزات مرتبطة بالحماية القنصلية، فقد كادت أن تكون كلها سماسرة ومخالطين، ففي سنة**1893**م مثلا وصل عدد السماسرة بالقبيلة62 سمسارا، والمخالطين202، وانضمت اليهم1116 امتنعت عن أداء الواجبات المخزنية[22]. وهذا ما دفع القائد أحمد بن العربي المديوني الى توجيه مراسلة للسلطان يعدد فيها تجاوزات المحميين والمخالطين، ليكتفي السلطان فقط بطلب لائحة اسمية للمحميين بمنطقة الدار البيضاء، مقرا بصعوبة الوضع القائم[23].

وقد تعددت أسباب استفحال الحماية القنصلية بالبيضاء، منها الإغراءات والامتيازات التي تخولها بطاقة الحماية للمحمي من إعفاءات ضريبية وإفلات من العقاب، وتقاعس المخزن– المضغوط من قبل القوى الخارجية– في اتخاذ التدابير اللازمة في حق المخالفين لقوانين الحماية، بالإضافة الى السياسة التعسفية المنهجة أحيانا من قبل بعض موظفي المخزن المحلي أثناء جمع الواجبات والكلف المخزنية خصوصا في البوادي[24].

هذه إذن، بعض جوانب معاناة المخزن المحلي والأهالي أيضا من التواجد الأوربي بالدار البيضاء، فالجهاز المخزني المكبل بالقيود الخارجية ظل لفترة طويلة في موقف دفاعي فقط، وكان حائرا بين تطبيق القوانين على الأهالي، والتساهل في تطبيقها تجاه الأجانب والمحميين، وهذا ما أحدث شرخا بين سكان المنطقة، وبالتالي خلخلة البنية الاجتماعية وتعميق التناقضات داخل المجتمع البيضاوي، ومنطقة الشاوية عموما.

صورة 4: منطقة الشاوية نواحي الدار البيضاء سنة 1911

خلاصة

نستنتج مما سبق أن أعداد الجالية الأوربية بالدار البيضاء كانت بصفة عامة مهمة مقارنة بباقي المراكز المغربية، وذات أصول مختلفة، لكن تبقى الجالية الإسبانية الأوفر عددا من غيرها. وقد يفسر تفضيل الجالية الأوربية للاستقرار بالدار البيضاء خلال القرن 19 ومطلع القرن 20 بالمؤهلات الطبيعية والاقتصادية التي تزخر بها منطقة الشاوية عموما والموقع الجغرافي الساحلي للمدينة.

ويبدو أن معظم الأوربيين المستقرين بالدار البيضاء – والمغرب عموما– خلال الحقبة المدروسة، كانوا يمارسون النشاط التجاري، ويبحثون عن الربح المادي الذي يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ المنظومة الرأسمالية التي كانت تعيش تحولات كبيرة في القارة الأوربية خلال القرن19م. فكل المؤشرات كانت توحي بقدوم حركة امبريالية قوية بهدف فتح الأسواق لتصريف المنتوجات واستثمار رؤوس الأموال والبحث عن مواد أولية تزيد من تقوية الاقتصاد الأوربي الرأسمالي.

ويمكن القول، أن حدة الهجرة الأوربية نحو الدار البيضاء لم تبرز بشكل أقوى إلا مع أواخر القرن19م، وذلك بعد احتدام التنافس الامبريالي بين القوى الأوربية، واشتداد الضغوط الاستعمارية على المغرب.

إن الاستقرار الأوربي بالدار البيضاء وأحوازها، بالرغم من بعض إيجابياته، فقد كانت له عواقب سلبية على المجتمع المحلي والدولة بصفة عامة، وهو ما يلخص بشكل جلي مدى معاناة المخزن والساكنة من التواجد الأوربي، الذي استعمل الحماية القنصلية كسلاح فتاك للتغلغل في الأراضي المغربية، وإضعاف المخزن المحلي والمركزي ماليا وسياسيا، وتفكيك البنية الاجتماعية للساكنة المغربية، وأيضا دون إغفال التأثيرات الاقتصادية للنفوذ الأوربي بالمغرب، من أبرزها غزو السلع الأوربية للسوق المغربية ومنافستها للمنتوجات المحلية، الشيء الذي ضيق الخناق على المنتجين المحليين.

إن تنويع الضغوطات الأوربية وتكثيفها على الجهاز المخزني – المنهك أصلا على مستوى الداخل ولفترة طويلة من الزمن–، ترتب عنها إرهاق المخزن وإضعاف هياكله وجعله لقمة سائغة في فم الأوربيين، وذلك على الرغم من قيامه بعدة محاولات إصلاحية، خاصة في عهد السلطان الحسن الأول، والذي بذل مجهودات كبيرة لإنقاذ الدولة.

الهوامش:

[1] اشتهرت منطقة الشاوية بتربية المواشي، خاصة الأغنام، حتى أن كلمة الشاوية هي كلمة عربية مشتقة من مفردة الشاة، والشاوي هو "راعي الغنم"، والشاوية هم "رعاة الغنم ". يقول بن خلدون: " من كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ضعن(أي يلجأون للترحال) لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، فالتقلب في الأرض أصلح بهم ويسمون شاوية ومعناه القائمون على الشاء والبقر..." – ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، تحقيق خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول،1981، ص.151.

[2] France Maroc, revue mensuelle ,15/08/ 1917

[3] فردي (نورالدين)، الدار البيضاء، التحولات الإدارية والاقتصادية والعمرانية بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية الحماية، منشورات أمل، مطابع الرباط نت،2019، ص.31.

[4] Miège(Jean Luis), Le Maroc et l'Europe ,Ed la porte ,1989,tome2,p.181

[5] فردي (نورالدين)، الدار البيضاء، التحولات الإدارية.....، م. س، ص.32.

[6] الخديمي (علال)، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851-1947م، افريقيا الشرق، 2006، ص.12.

[7] Miège(Jean Luis), Le Maroc et l'Europe.....,op.cit, p.183

[8] Miège(Jean-Louis) et Eugène(Hugues, les Européens à Casablanca au 19 siècle (1856-1906), librairie larose, paris ,pp.26-29

[9] Ibid,p.29

[10] Adam(André), Histoire de Casablanca des origines a 1914,pubication des annales de la faculté des lettre eix-en-provence, Paris ,1968,p.92

[11] Ibidem.

[12] ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء3، الطبعة الأولى، 1933م

[13] الخديمي (علال)، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية.....، م س، ص.18

[14] يقصد بالمخالطة، عملية دخول المغاربة في شراكة اقتصادية مع الأوربيين المستقرين بالمغرب، خاصة تلك المتعلقة بأعمال الفلاحة من زراعة وتربية للمواشي. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل ملفت للنظر بنواحي الدار البيضاء

[15] فردي (نور الدين)، الدار البيضاء.....م.س، ص.153

[16] الخديمي (علال)، التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب،1894-1910م،حادثة الدار البيضاء و احتلال الشاوية، منشورات افريقيا الشرق، الدار البيضاء،1991،ص.158

[17] الخديمي (علال)، المغرب في مواجهة التحديات.....، م. س، ص.19

[18] نفسه، ص.152

[19] نفسه.

[20] الخديمي (علال)، المغرب في مواجهة التحديات.....، م.س، ص.21

[21] نفسه.

[22] نفسه، ص22

[23] فردي نور الدين، الدار البيضاء.....، م.س، ص.153

[24] نفسه، ص.149